

والضاحيتين وجبل لبنان الجنوبي، أو إذا قرر فتح العروض لأنه يوجد عرض واحد في المناطق الخدمانية (4-5-6)، وهذا قرار لا نأخذه نحن». وسئل المشنوق عن تفسيره لعدم تقديم عروض، خصوصاً في بيروت فأجاب: «قد تكون هناك مشكلة لها علاقة بالمطامر من جهة، ثم اعتقد أن الشركات رأت ألا تتقدم بعروض في بيروت بسبب ربما كمياتها أو تعقيد المناقصة فيها، ولا أريد أن أضع نفسي مكان هذه الشركات، لكن من حقها أن تحاول، وإذا لم تجد طريقة للدخول في هذه المناقصة، فتعتذر. وقد جاءتنا أيضاً مجموعة اعتذارات من شركات لم ترد أن تشارك، رغم أنها في البداية كانت من الذين حصلوا على دفاتر الشروط، أي دفعوا ثمن هذه الدفاتر».

ورداً على سؤال «الأخبار» عما إذا كان موعد إقفال مطمر الناعمة في 17 تموز قد سقط بالضربة القاضية، قال وزير البيئة: «لا علاقة لإقفال مطمر الناعمة بأي شيء يحصل اليوم، فمطمر الناعمة وعدنا بإقفاله وسيُقفَل في 17 تموز». وعما إذا كان خيار التصدير إلى الخارج سيكون بديلاً حتمياً لمطمر الناعمة، رأى المشنوق أن هذا الأمر يبتئه مجلس الوزراء، علماً بأن كلفة هذا الخيار بحسب العروض التي تقدمت بها عدة شركات مرتفعة جداً. وعن مواقع المعالجة والطمر في المتن وكسروان قال: «هذا أمر لا يمكن معرفته الآن قبل الاطلاع على العروض المقدمة، فنحن قبلنا هذه العروض بالشكل من حيث وجود جميع النقاط المطلوبة منها، وعلينا كلجنة أن نعود لندرس هذه العروض». وإذا كانت الشركات قد التزمت باللائحة المرشحة لإقامة مطامر، قال: «لم نفتح العروض، وهذه العروض تُفتح في ما بعد. الآن قبلنا هذه العروض بسبب استكمال المتطلبات فقط».

وإذا كان اقتراح تصدير النفايات إلى الخارج لا يزال جارياً بموازاة المناقصات، قال: «دعني أتكلم أولاً عن المناقصات، فتقرير اللجنة الوزارية سيرُفع إلى مجلس الوزراء الذي سيفصل في موضوع إعادة طرح المناقصات أو شحن إلى الخارج، وهذا الموضوع من الضروري بته في أسرع وقت ممكن، وأتصور أنني سأحاول طرحه من خارج جدول أعمال مجلس الوزراء يوم الخميس، لأن جلسة الغد (اليوم) مخصصة للموازنة».

إدارتها والمصارف التي تمولها، لسببين: الأول هو عدم إعلان الحكومة اللبنانية مواقع مسبقة للمعالجة والطمر، والثاني أن دفتر الشروط يحتمل المتعهد بنداً جزائياً يمكن الحكومة اللبنانية من مقاضاته دولياً في حال فشله في إدارة النفايات، وهو أمر وجدته الشركة عالي الخطورة ولا يتناسب مع المعايير التي تعمل بها. ولقد دفع هذا الأمر جهاد العرب إلى استخدام الخطة (ب)، أي التحالف مع الشركة البريطانية Serco، علماً بأن هذه الشركة ليست مؤهلة للدخول في مناقصة بيروت بسبب حجم أعمالها، فقرر العرب الدخول في مناقصة المتن وكسروان وجبيل، أملاً في أن يعدل مجلس الوزراء قراره ويختار موقع مسبق لمطمر بيروت وضواحيها، الأمر الذي يمكنه من التفاوض مع شركات أخرى أو إعادة التفاوض مع مجموعة SUEZ الفرنسية، للتقدم إلى مناقصة بيروت مجدداً.

أما العرض الثالث في المنطقة الخدمانية (2)، ف جاء من شركة «لافاجيت، خوري، Danico»، وقبل أيضاً بسبب وجود المطلوبات. ويرأس ائتلاف شركة لافاجيت - بانكو التي تتولى إدارة النفايات في طرابلس أنطوان أزغور، أما شركة الخوري للمقاولات فيرأسها داني الخوري، ولقد ائتلفت الشركتان مع شركة Danico الإيطالية، وتقدمت إلى مناقصتي كسروان، المتن وجبيل والشمال - عكار، علماً بأن الأخيرة لم تُفرض عروضها، لأن العرض الذي تقدم به هذا الائتلاف كان العرض الوحيد المسجل. أما بالنسبة إلى عرض الجنوب، فقد تقدمت به شركة دنش للمقاولات، فيما تقدمت إلى مناقصة البقاع شركة قاسم حمود للتعهدات. لكن عروض الشمال والبقاع والجنوب لم يجر فضها للتأكد رسمياً من هوية العارضين والشركات الأجنبية المؤلفة معهم.

وأعلن المشنوق «أن قبول العروض في المنطقة الخدمانية (2) هو مبدئي، ويجب النظر في الجوانب القانونية والإدارية والمالية، حيث تُفتح العروض المالية بعد انتهاء عملية التقويم. والآن، في ضوء هذه النتائج، ستضع اللجنة محضراً كاملاً، وسيُرفع تقرير إلى مجلس الوزراء على أساس هذه النتيجة للمتابعة إن قرر مجلس الوزراء إجراء مناقصة جديدة للمنطقتين 1 و3، أي بيروت



لا عروض في بيروت وضاحيتها، ولا في الشوف وعاليه وبعيدا (هيلم الموسوي)

شركة بريطانية فازت بعدة مناقصات داخل المملكة المتحدة، لكن لا مجال لمقارنتها بشركات أعلن العرب سابقاً أنه يفاوض للتحالف معها، وأبرزها مجموعة SUEZ الفرنسية. وبحسب معلومات «الأخبار»، رفضت المجموعة الفرنسية المدرجة أسهمها في البورصة الدخول في مناقصات النفايات في لبنان بعد عدة اجتماعات استشارية لمجلس

البداية فُتح عرض شركة «بيوتيك، إندفكو، Pizzomo»، وجرت الموافقة على قبولها في العرض. ويرأس شركة بيوتيك نزار يونس، وشركة إندفكو نعمة افرام، أما Pizzomo فهي شركة فرنسية تعمل في قطاع النفايات. كذلك فُتح عرض شركة «أراكو، Serco» أيضاً قبلت هذه الشركة بسبب احتمال المطلوبات. ويرأس شركة أراكو جهاد العرب. أما شركة Serco فهي

وأعضاء اللجنة المختصة بفرض عروض مناقصات النفايات. وبعد الاجتماع أعلن وزير البيئة أنه «كان من الطبيعي أن تتخذ اللجنة قرارها بعدم فتح أي عروض في المناطق التي فيها عرض واحد، وركزت على المنطقة الثانية، أي المتن وكسروان وجبيل، حيث توجد ثلاثة عروض، وفتحت هذه العروض للتأكد من وجود جميع المطلوبات فيها، وفي

الأميركية حيث تخسر من قيمتها بصورة شبه دورية. المال العربي ضائع وليس له قيمة، أما المال الصيني فهو يستثمر في كل العالم. يجب علينا أن نحصل على المعرفة من الصين التي نقلت معرفتها إلى بعض دول العالم، لكن «هل أخذ العرب قراراً بالحصول على المعرفة في الصناعة والتكنولوجيا؟ المعرفة تحتاج إلى قرار سياسي، رؤساء العرب يذهبون إلى الصين للتحرير بعضهم على بعض، لا للحصول على المعرفة».

ليس لدينا مانع من التبادل التجاري مع الصين، لكن الأمر يستوجب أن نسأل أنفسنا لماذا هو ليس متكافئاً. نصف ما يصدره لبنان إلى الصين هو عبارة عن خردة، وقد تبين أن هناك معوقات للتصدير إلى الصين. «عندما كنت وزيراً للزراعة، حاولت تصدير زيت الزيتون، لكن واجهتنا ضريبة بنسبة 40%، ما يجعل سلعنا أغلى من السلع الأوروبية التي تحصل على ميزات ضريبية تفاضلية».

تدفع العبدالله إلى السؤال الآتي: هل مستوى العلاقات الاقتصادية العربية مناسب ومنطقي؟ الحاج حسن تحدث بصراحة مع «الصديق الصيني الذي ناصر الفضايا العربية»، فأشار إلى أن «الدول العربية تتعامل مع الصين بالمفرق. أخفقنا في العمل العربي المشترك. لو كنا نريد التعاطي مع الصين بالجملة، لكان هناك فرصة لإقامة علاقات اقتصادية. لكن في الوضع الحالي نحن سوق للصين». رؤية الحاج حسن للعلاقة العربية الصينية تستوجب أربع نقاط أساسية:

- يجب الإجابة عن السؤال الآتي: ماذا نريد من الصين؟ نحن نستورد من الصين، والشركات الصينية التي تعمل في الدول العربية هي في غالبيتها تستورد البضائع الصينية لتسويقها لدى مستهلكي الدول العربية. نعرف أن الصين هي كتلة نقدية هائلة وهي تبحث عن التوظيف، لكن في المقابل تذهب الاستثمارات العربية إلى البورصات

تكتشف فيها كل الفرص بعد نظراً إلى القوة الإنتاجية الخجولة للبلدان العربية وعدم وجود رؤية اقتصادية عربية واضحة تجاه الصين». في لبنان، يبدو كلام العبدالله أوضح. فالتبادل التجاري خلال السنوات الأربع الماضية يشير إلى ارتفاع في صادرات الصين إلى لبنان وانخفاض في صادرات لبنان إلى الصين. ففي عام 2011 كانت صادرات لبنان إلى الصين تبلغ 43,5 مليون دولار، لكنها تراجعت في عام 2014 إلى 12,4 مليون دولار. وفي هذا الوقت كانت صادرات الصين إلى لبنان ترتفع من 1624 مليون دولار في 2011 إلى 2483 مليون دولار في 2014.

لكن ما هي حقيقة كل هذا التبادل؟ يمثل النفط أساس الصادرات العربية إلى الصين، وهو الذي يجعل كفة الميزان التجاري مع الصين تميل لمصلحة بعض دول الخليج. سطوة المارد الصيني فرضت نفسها بسبب الإخفاق العربي «المتعمد في بعض الأحيان» وفق تعبير وزير الصناعة حسين الحاج حسن. وهي التي

”

هك أخذ العرب قراراً بالحصول على المعرفة في الصناعة والتكنولوجيا من الصين؟

“

تقديم صورته العالمية الاقتصادية من خلال «طريق الحرير»، لكن العرب لا يزالون عالقين ومذهولين من مؤشرات «التبادل التجاري» التي تميل لمصلحة الصين، رغم أنها تتضمن صادرات النفط العربي. وبحسب رئيس جمع رجال وسيدات الأعمال اللبناني الصيني علي العبدالله، فإن «الصين تنظر اليوم إلى البلدان العربية باعتبارها سوقاً واحدة وواسعة، وتضمن فرصاً تجارية كبيرة وهي مصدر أساسي للنفط»، أما البلدان العربية «فهي تنظر إلى الصين باعتبارها واحدة من أكبر الأسواق العالمية التي لم

أعدتها وزارة الخارجية الصينية: الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الخمسة للتعايش السلمي، التمسك بالانفتاح والتعاون (المقصود بين الصين والدول الواقعة ضمن منطقة الحزام)، التمسك بالانسجام والتسامح، التمسك بعمليات السوق (اتباع قواعد السوق والقواعد الدولية والتفعيل المستفيض لدور السوق الحاسم في توزيع الموارد) والتمسك بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك.

هذه المبادئ التي وردت في ورقة وزارة الخارجية الصينية تحت مسمى «مبادئ البناء المشترك»، تشير بوضوح إلى أن الأمر أبعد وأعمق من مجرد «طريق» كانت تستعمل لنقل الحرير الصيني والتوابل الهندية إلى بلاد الشرق وأوروبا... وبالتالي يستوجب الأمر طرح سؤال من نوع مختلف: ماذا يريد العرب من الصين؟ وعلماً يمكن أن يحصلوا؟ يكاد المؤتمر يخلو من أي إجابة بسبب «الوفرة» في تسطيح القضايا الاقتصادية. المارد الصيني يحاول